

# العاقل المغربي يوسع دور الاقتصاد التضامني لمكافحة الفقر

## إعادة تشكيل اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بصلاحيات واسعة للإسراع في ردم الفجوة الاجتماعية

أعطى العاقل المغربي الملك محمد السادس نفساً أكبر للجنة الخاصة بالنموذج التنموي بتعيين إدارة جديدة مع توسيع صلاحياتها بهدف مكافحة الفقر والتفاوت بين مختلف الشرائح الاجتماعية، في خطوة يقول خبراء إنها تعكس عزم الرباط على ترسيخ دور الاقتصاد التضامني على قواعد مستدامة.

ويؤكد العديد من الخبراء أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر ثالث ركيزة مستقبلية حتى يكون متوازناً، إلى جانب القطاعين العام والخاص.

وهذا النوع من الاقتصادات هو عبارة عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي تنظم في شكل بنات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والاجتماعية.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الاقتصاد التضامني يضم حوالي 5 بالمائة من الساكنة النشيطة، أي ما يقارب 600 ألف شخص، ويركز أساساً على أنشطة الفلاحة والصناعة التقليدية بالدرجة الأولى.

ويبدو هذا العدد قليلاً قياساً بتعداد السكان، وهو ما يجعل تغيير النموذج التنموي ضرورة ملحة لتعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر.

وأوضح مشاركون بالمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دورته الثامنة، الذي تزامن مع صدور القرار أن هذا النوع من الاقتصاد لديه القدرة والوسائل على تعبئة وإحداث ثروات مهمة سواء مادية أو لا مادية.

وأكد أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يزوج بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وبالتالي يضمن دينامية الدور الذي يلعبه هذا الاقتصاد في نمو الاقتصاد المغربي ومساهمته في مكافحة الفقر والهشاشة.

وقال إن "الحكومة تعي أهمية هذا القطاع الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يعد من الحلول الناجمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وركيزة أساسية لخلق الثروة ودعم التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة".

ويتركز الفقر في الأوساط الريفية، جراء ضعف سياسات الدولة الموجهة ويرى البعض من المتابعين أن مهمة بنومسي ستكون صعبة للغاية، خاصة وأن أعمالها ستكون في ظل متابعة مباشرة من العاقل المغربي.

ويأتي التعيين بعدما أقر الملك محمد السادس في خطاب سابق له بفشل النموذج التنموي الحالي باعتباره لا يواكب لمتطلبات المواطنين المتزايدة.

وأقر خلال خطاب في يوليو الماضي أن ما تحقق في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية السريعة والموانئ والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية لم تشعر به كل قطاعات المجتمع.

وأكد حينها أن اللجنة تستهدف وضع نموذج تنمية جديد بهدف إصلاح قطاعات حيوية في البلاد على رأسها التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والضرائب.

ويشير البعض من المتابعين أن مهمة بنومسي ستكون صعبة للغاية، خاصة وأن أعمالها ستكون في ظل متابعة مباشرة من العاقل المغربي.

ويأتي التعيين بعدما أقر الملك محمد السادس في خطاب سابق له بفشل النموذج التنموي الحالي باعتباره لا يواكب لمتطلبات المواطنين المتزايدة.

وأقر خلال خطاب في يوليو الماضي أن ما تحقق في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية السريعة والموانئ والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية لم تشعر به كل قطاعات المجتمع.

وأكد حينها أن اللجنة تستهدف وضع نموذج تنمية جديد بهدف إصلاح قطاعات حيوية في البلاد على رأسها التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والضرائب.



العاقل المغربي صمام أمان الاقتصاد

إجراءات المواكبة بهدف تمكين التعاونيات من تجاوز الصعوبات وتقوية هياكلها. ويعتقد المسؤول السابق في الحكومة الفرنسية المكلف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني جان غاتل أن الرباط تشكل نموذجا في ما يتعلق بتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأشار خلال المعرض بالعمل الكبير الذي تقوم به الحكومة المغربية لدعم التعاونيات، وخاصة النسائية منها، والمتخصصة في عدد من القطاعات، لاسيما الصناعة التقليدية والمنتجات الجلالية واستثمار النباتات العطرية والطبية، وغيرها.

ونتيجة تراجع الإنتاج الزراعي وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد المغربي 2.8 بالمائة بنهاية هذا العام هبوطاً من 3 بالمائة العام الماضي.

ويقول خبراء الصندوق إن هذا المعدل لا يمكنه توفير فرص عمل كافية في مجتمع يعاني فيه شباب من بين كل 4 شبان من البطالة.

رفع تحديات الإدماج في حال تطبيقه على النحو المطلوب. ويعتقد الجامعي أن من شأن دعم هذا النوع من المجالات ضمان توازن أفضل في تخصيص الاستثمارات وتسهيل مشاركة كل شرائح المجتمع والشركات ومختلف القطاعات والمجالات القريبة وترسيخ الإدماج الاجتماعي وتحسين النمو.

وتفيد إحصاءات رسمية مغربية بأن 1.6 مليون مواطن يعيشون في وضعية فقر مدقع، فيما يعيش قرابة 4.2 مليون في وضعية هشّة، من أصل حوالي 35.2 مليون نسمة.

لكن البنك الدولي أشار في تقرير الشهر الماضي أن عدد الفقراء في المغرب أو من يواجهون خطر الفقر يبلغ نحو 9 ملايين نسمة أو ما يعادل حوالي 24 بالمائة من عدد السكان.

ويواجه تطوير القطاع التعاوني تحديات عديدة ذات طبيعة قانونية ومؤسسية وسوسيو-اقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة اتخاذ سلسلة من

يحتل المركز 123 من بين 190 بلدا حول العالم، حيث تعاني المناطق الريفية من نقص الخدمات التعليمية والصحية.

9 ملايين، عدد الفقراء أو من يواجهون خطر الفقر من بين 35.2 مليون، وفق البنك الدولي

وخلال المعرض، أبرزت والي جهة الشرق وعامل عمالة وجدة أنكاد، معاذ الجامعي، الأهمية التي يوليها الملك محمد السادس إلى الاقتصاد الاجتماعي، عبر الجمع بين الفاعلية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي في خدمة الإدماج لخفض التفاوتات وتحقيق معدلات النمو المستدامة.

وأوضح أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يبيث زخماً جديداً في النمو الاقتصادي ويساهم في

لتلك المناطق، وفق خبراء، لكن الحكومة تقول إنها تعمل على تحقيق أهداف أجندتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

وترى وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي نادية فلاح العلوي، التي عينت في الحكومة الجديدة قبل أسابيع في قطاع مهم في مجال التنمية وتوفير فرص عمل بشكل خاص للشباب والنساء، وقالت على هامش المعرض، الذي احتضنته مدينة وجدة إن "المغرب عرف تطورا في هذا القطاع، ولكن مازلتنا نطمح إلى النهوض به من أجل تنظيمه وهيكلته".

وأشارت العلوي إلى أن مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق بيانات صادرة حديثاً عن الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فإن المغرب

## البحرين تطلق صندوقاً لدعم رواد الأعمال

وقال بن هاربرج الشريك الإداري في "أم.أس.أي كابيتال" نملك استثمارات قائمة في مشاريع ريادة أعمال صينية تنقل النموذج الصيني إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويعد هذا الصندوق الأول من نوعه وهو مؤسس بموجب قانون شركات الاستثمار المدعومة البحرينية، الذي تم إقراره عام 2017، ويشجع استخدامه عالمياً.

وقالت الشركتان في بيان إن "الصندوق يخطط أيضاً لاستهداف البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأنظمة الشبكات". وتم توفير التمويل للشروع من جمع أموال تأسيسية ورواد أعمال صينيين ومؤسسات استثمار وأسر ثرية من دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتابع محللون تحركات الحكومة البحرينية لإنعاش اقتصاد البلد الخليجي الصغير بعد أن كشفت عن خطط لتطوير أدواتها الذكية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي تعزز مكانتها كمرکز مالي إقليمي رغم الصعوبات التي تواجهها.

المنامة - تسعى البحرين جاهدة لاستعادة مكانتها في الأسواق من خلال استقطاب التكنولوجيا الحديثة لجلب الاستثمارات، في محاولة منها للتسويق لنفسها كمركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وترجمت المنامة خطواتها بإطلاقها لصندوق لدعم رواد الأعمال الأربعة على قاعدة الشراكة مع "أم.أس.أي كابيتال" الصينية المختصة في تطوير الذكاء الاصطناعي ومصرف السلام البحريني. وبلغت القيمة المالية لصندوق رأس المال المخاطر 50 مليون دولار للاستثمار في قطاعات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية في المنطقة.

ونسبت وكالة رويترز للرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف السلام رفيق النايض قوله "نحن في نقطة تحول من حيث موقع منطقتنا من التكنولوجيا وتدفقات رأس المال".

وأضاف "نود أن نكون أول من يتحرك في هذا المجال ونأمل في العمل على صندوق ثان سريعاً جداً".

وتهدف الحكومة البحرينية إلى سد العجز في موازنتها وتنويع مواردها ومصادر تمويلها بالتعويل على القطاعات الفرعية التي تجسد التوجه الجديد للاقتصاد الرقمي المهيمن عالمياً.

## الضغوط تدفع الأردن لإصلاح معايير تجارة السيارات

المركبات سوف تنخفض بحد أدنى 1500 دينار (2.1 ألف دولار) نتيجة القرارات الجديدة.

وأشار إلى أن قرار تخفيض الضريبة على مركبات الكهرباء إلى 10 بالمائة سيضمن معظم المركبات لأن غالبيتها ذات سعة 250 كيلوواط.

وبدأ البستنجي متفائلاً حين قال إن "المواطن سيلمس فرق الأسعار بعد الإعلان عن تخفيض الضريبة على سيارات الهايبرد وإلغاء ضريبة الوزن ورفع نسبة الاستهلاك".

وشدد على أن الحزمة سوف تنعكس بشكل إيجابي على انخفاض أسعار المركبات التي يفتننها المواطنون ذوو الدخل المحدود، في حين سوف تعمل على تنشيط قطاع المركبات.

وكانت الحكومة قد فرضت العام الماضي رسوماً مقطوعة تتراوح بين 705 دولاراً إلى 2115 دولاراً على كل مركبة تدخل البلاد بحسب وزنها.

وذلك القرار جاء في إطار حزمة ضرائب واسعة تضمنت إخضاع 164 سلعة لضريبة المبيعات بنسبة 10 بالمائة وشمول سلع أخرى كانت معفاة بضريبة مبيعات بنسبة 4 و5 بالمائة.

ودخلت نقابة وكلاء السيارات وتجارة قطع السيارات ولوازمها في إضراب في ذلك الوقت بسبب القرار، الذي أثار جدلاً واسعاً، إلى جانب أكثر من 30 نقابة أخرى بالبلاد.

قطاعات السيارات حصّة كبيرة، حيث أعادت النظر في الضرائب والرسوم على المركبات الهجينة ومركبات الكهرباء.

وتم تخفيض الضريبة الخاصة على مركبات الكهرباء من 25 إلى 10 بالمائة على المركبات ذات المحرك الكهربائي بقدرة 250 كيلوواط ومن 25 إلى 15 بالمائة على مركبات بمحرك كهربائي بقدرة 251 كيلوواط فما فوق.

كما قررت إرجاع ضريبة الاستهلاك للمركبات إلى 15 بالمائة عوضاً عن 7 بالمائة، وإلغاء ضريبة الوزن للمركبات والاستعاضة عنها بضريبة 4 بالمائة من قيمة المركبة الخمينية.

وأكد رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة محمد البستنجي أن أسعار



محاولات للإفلات من كمين الكساد



رفيق النايض  
نحن في نقطة تحول من حيث موقع منطقتنا من التكنولوجيا

وقالت الشركتان في بيان إن "الصندوق يخطط أيضاً لاستهداف البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأنظمة الشبكات". وتم توفير التمويل للشروع من جمع أموال تأسيسية ورواد أعمال صينيين ومؤسسات استثمار وأسر ثرية من دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتابع محللون تحركات الحكومة البحرينية لإنعاش اقتصاد البلد الخليجي الصغير بعد أن كشفت عن خطط لتطوير أدواتها الذكية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي تعزز مكانتها كمرکز مالي إقليمي رغم الصعوبات التي تواجهها.



محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

الرباط - عين العاقل المغربي الملك محمد السادس مسؤولاً جديداً على رأس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي باختصاص واسعة، في تحرك يهدف إلى القضاء على الفقرة ومعالجة الخلل الطبقى عبر تعزيز دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن القصر الملكي قوله في بيان إن الملك محمد السادس عين شكيب بنموسين وزير الداخلية السابق وسفير المغرب في فرنسا رئيساً للجنة لمعالجة التفاوت الاجتماعي والفقر.

ومن المتوقع أن تكون هذه اللجنة بمثابة هيئة استشارية مهمتها محددة في الزمن، أي إنها ستتتهي حين يصل أعضاؤها إلى بلورة مشروع نموذج تنموي جديد.



عبدالله السفير  
الاقتصاد التضامني  
ركيزة للنمو الاقتصادي  
والتماسك الاجتماعي

ويرى البعض من المتابعين أن مهمة بنومسي ستكون صعبة للغاية، خاصة وأن أعمالها ستكون في ظل متابعة مباشرة من العاقل المغربي.

ويأتي التعيين بعدما أقر الملك محمد السادس في خطاب سابق له بفشل النموذج التنموي الحالي باعتباره لا يواكب لمتطلبات المواطنين المتزايدة.

وأقر خلال خطاب في يوليو الماضي أن ما تحقق في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية السريعة والموانئ والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية لم تشعر به كل قطاعات المجتمع.

وأكد حينها أن اللجنة تستهدف وضع نموذج تنمية جديد بهدف إصلاح قطاعات حيوية في البلاد على رأسها التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والضرائب.

ويشير البعض من المتابعين أن مهمة بنومسي ستكون صعبة للغاية، خاصة وأن أعمالها ستكون في ظل متابعة مباشرة من العاقل المغربي.

ويأتي التعيين بعدما أقر الملك محمد السادس في خطاب سابق له بفشل النموذج التنموي الحالي باعتباره لا يواكب لمتطلبات المواطنين المتزايدة.

وأقر خلال خطاب في يوليو الماضي أن ما تحقق في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية السريعة والموانئ والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية لم تشعر به كل قطاعات المجتمع.

وأكد حينها أن اللجنة تستهدف وضع نموذج تنمية جديد بهدف إصلاح قطاعات حيوية في البلاد على رأسها التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والضرائب.

ويتركز الفقر في الأوساط الريفية، جراء ضعف سياسات الدولة الموجهة ويرى البعض من المتابعين أن مهمة بنومسي ستكون صعبة للغاية، خاصة وأن أعمالها ستكون في ظل متابعة مباشرة من العاقل المغربي.